

الظواهر البلاغية في تسمية المصطلحات النحوية (نماذج مختارة)

أ. فوزية عبد الله بن خليل*

قسم اللغة العربية ، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، الجامعة الأسمرية
الإسلامية ، زليتن ، ليبيا

الإيميل الجامعي: f.khaleel@asmarya.edu.ly

0009-0006-7020-246X

تاريخ القبول 2026/7/22م

تاريخ الارسال 2026/5/15م

[Rhetorical Phenomena in the Nomenclature of Grammatical Terms (Selected Models)]

Abstract:

This study aims to highlight the rhetorical phenomena in the naming of certain grammatical terms among grammarians across different eras and schools of thought, employing a descriptive approach. It has reached several key findings, most notably: that grammarians were meticulous in selecting terms that express the core meanings of grammatical concepts. Metaphor (Majaz), ellipsis (Hadhaf), and connection (Isal) are considered the most prominent emergent phenomena in their nomenclature. To ensure that these changes do not conflict with the foundational principles of their terminology, they justified instances of metaphor by asserting that the naming is conventional (istilahiyah).

Keywords: Terms – Grammatical – Metaphor – Ellipsis – Connection.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الظواهر البلاغية في تسمية بعض المصطلحات النحوية لدى النحاة على امتداد العصور واختلاف المدارس من خلال المنهج الوصفي، وخلصت إلى نتائج أهمها: أنّ النحاة عنوا بانتقاء ألفاظ معيّنة عن مضامين المصطلحات النحوية، ويعدّ المجاز والحذف والإيصال أبرز الظواهر الطارئة على

تسميتها، وحتى لا تتعارض هذه التغيرات مع أصول تسمية مصطلحاتهم فقد دفعوا ما يؤول منها إلى المجاز بقولهم إنّ التسمية اصطلاحية.

الكلمات المفتاحية: المصطلحات – النحوية – المجاز – الحذف والإيصال.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد؛

فإنّ المصطلحات النحوية مفاتيح علم النحو تحفظ فيها قواعده وتضبط بها مسائله، وقد أدرك النحاة أهميتها فجعلوها عناوين لأبواب علم النحو وأولوها عناية فائقة واعتبروها ركيزة أساسية لضبط قواعده، وحرصوا على تعليل تسمياتها وربطها بأسس علمية سليمة، وقد أشاروا إلى بعض الظواهر البلاغية التي طرأت على تسميتها وعلّلوها، ومن هنا سعت الدراسة إلى إبراز هذه الظواهر وبيانها تحت عنوان:

إشكالات وتساؤلات الدراسة:

- س/ هل هناك علاقة بين أسماء المصطلحات النحوية ومسّمياتها؟
س/ هل كشف النحاة في مصنفاتهم عن الأصل في تسمية المصطلحات النحوية؟
س/ إلام يرجع النحاة الأمر في تسمية مصطلحاتهم؟

أهداف الدراسة:

- 1 - بيان العلاقة بين الدلالات الإيحائية للمصطلحات النحوية ووظائفها النحوية.
- 2 - إبراز الظواهر البلاغية في أصل تسمية المصطلحات النحوية.
- 3 - التأكيد على الترابط بين المعاني اللغوية والاصطلاحية للمصطلحات النحوية.

الدراسات السابقة:

ارتكزت الدراسة على عدد من الأبحاث السابقة التي تطرّقت إلى تفسير المصطلحات النحوية، أبرزها:

- تفسير المصطلح النحوي: (دراسة في علّة التسمية)، هدى ناجي عبيد البديري، (العدد8، المجلد32)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، (1446هـ-2025م)، خرجت هذه الدراسة بنتائج أبرزها: أنّ النحاة الأوائل لم يفسّروا لفظ المصطلحات النحوية؛ بل استعملوها دون بيان علّة تسميتها، وأنّ تفسيرها اتّضح في القرنين: السادس والسابع الهجري على يد الحيدرة اليمني وابن يعيش ونضج عند الأزهري والسيوطي، وأنّ النحاة لم يتفقوا على علّة واحدة في تفسير علل تسمية

أغلبها.

- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية للقللوي، أحمد بن عمر الحازمي، ط1، (1431 هـ-2010م)، مكتبة الأسد، (مكة المكرمة). تعرّض صاحب هذا الكتاب للحديث عن أصل تسمية بعض المصطلحات النحوية عند شرح الأبواب النحوية. وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي في دراسة أصل التسمية.

المبحث الأول: الإيجاز

الإيجاز: اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل (العلوي، 1423هـ، 49/2)، وأبرز صورته في تسمية المصطلحات النحوية: الإيجاز بالحذف، ويلحق به ما يسمّى بالحذف والإيصال أو التضمين.

مطالب البحث

المطلب الأول - إيجاز الحذف:

ويكون حيث يكون الكلام القليل بعضاً من كلام أطول منه (السبكي، 2003م)، ومن أبرز صورته في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

1 - حذف المضاف، وهو كثير الدوران في القرآن الكريم وكلام فصحاء العرب (العلوي، 1423هـ)، ومن أمثله مجيئه في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

- النسق

أصله: عطف النسق، وهو اسم مصدر من الفعل الثلاثي نَسَقَ؛ يقال: نَسَقْتُ الكلام أنسقه نسقاً -بالسكون-؛ إذا عطف بعضه على بعض، ويأتي بالفتح أيضاً؛ يقال: نسقت الشيء بالشيء نسقاً-بالفتح-؛ إذا أتبعته وأجريته مجراه (ابن منظور، 1414هـ)، وكلام المعنيين مستساغ في بابيه؛ فيكون المعنى على الأول: العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض، وعلى الثاني: عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقته (الصبان، 1997م).

- عطف النسق: على تقدير حذف مضاف، والمعنى: ذو عطف النسق، والإضافة فيه للبيان؛ لأنّ صاحب عطف النسق هو المنسوق، وفيه احتمالان آخران:

1 - من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول: فالعطف بمعنى معطوف، وثمة قرينة على ذلك وهي ورودها في باب التوابع (الفاكهي، 1993م، والخضري، 1998م، وعبادة، 1293هـ)، كما قيل في العطف: معطوف، وعليه تكون الإضافة للبيان، وهو على ما ذكر من إضافة الموصوف إلى الصفة أو المسمّى إلى الاسم؛ أي: العطف المنسوق.

2 - أنه صار علما في الاصطلاح على المعطوف، والإضافة على حقيقتها(عبادة، 1293هـ).

- الإشارة: من النحاة من يطلقها على أسماء الإشارة(ابن هشام، الأخيرة)، وهو على حذف مضاف، والتقدير: أسماء الإشارة، وقد سماها أغلب النحاة أسماء الإشارة؛ فلم يرتكبوا فيها حذفاً(عبادة، 1293هـ).

ويحتمل أن تكون الإشارة قد جعلت علما في الاصطلاح على ألفاظها المخصصة؛ وعندئذ لا يحتاج إلى تقدير مضاف، فيقال لها: الإشارة وأسماء الإشارة(عبادة، 1293هـ).

- مفعول ما لم يسم فاعله:

فيه إيجاز بحذف المضاف، والتقدير: مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله، ومعنى قولهم: فعل ما لم يسم فاعله: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله بإضافة الفعل إلى المفعول؛ لأنه صيغ له(الرضي، 1975م).

2 - حذف جملة:

ومن مصطلحات النحاة التي قُدرت بحذف الجملة ما يأتي:

- المفعول معه: نائب الفاعل ضمير المصدر؛ والتقدير: الذي فُعلَ الفعل معه، والضمير المجرور عائد على أل في المفعول، وثمة احتمالان آخران، هما(عبادة، 1293هـ):

- أن (معه) نائب فاعل للمفعول، كما هو الحال في المفعول به وله وفيه.

- أن التسمية صارت علما في الاصطلاح، وجعلها بعضهم أولى العلل في التسمية به.

المطلب الثاني - الحذف والإيصال "التضمين"

وهو حذف الجار وإيصال الفعل أو شبهه إلى المجرور(التهانوي، 1996م)، وذكر بعضهم أنه شاذ عند النحاة(الرضي، 1975م)، وقد قصره ابن مالك على السماع، قال في الألفية(ابن مالك، 28):

وَعَدَ لَازِمًا بِحَرْفٍ جَرَّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمِنْ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوْ

وأجراه بعض النحاة مجرى القياس؛ لشيوعه حتى كثر للعلماء التصرف والقول به فيما لا سماع فيه(الكفوي، 267)، ونظروا له بما قرره الفقهاء من أن الثابت على

خلاف القياس إذا كان مشهوراً يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه (عباس حسن، ط 15، 565/2).

وقد يطلق عليه علماء البلاغة مصطلح التضمين؛ وفسّروه بأن تضمن الكلمة معنى كلمة أخرى ويجعل ما بعدها مبنياً على الكلمة غير المذكورة؛ كالتعدية بحرف الجرّ المناسب لمعناها، وهذا الأسلوب يعتمد على الإيجاز، وقد انتهجه بلغاء العرب في التعبير عن مضامين كلامهم بعبارات مختصرة (الميداني، 1996م). ومن أمثلة ما ورد منه في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

- المبتدأ

أصله: المبتدأ به (الحازمي، 2010م)، فهو اسم مفعول من الفعل الخماسي ابتدأ؛ يقال: ابتدأ يبتدئ؛ فهو مبتدأ به (ابن منظور، 1414هـ)، حذف حرف الجرّ للاختصار؛ فاتّصل الضمير بالمبتدأ؛ فاستتر وصار الحرف المحذوف والضمير المستتر في محلّ رفع نائب فاعل لاسم المفعول (المبتدأ).

- اسم المفعول:

أصله: الاسم الدالّ على المفعول به على الحذف والإيصال، والإضافة ليست للبيان. وقيل: من إضافة اسم إلى الصيغة الغالبة فيه، وكذا الحال في اسم الفاعل. وقيل: صار علماً على الاصطلاح، فما دلّ على ذات وقع عليها الحدث اسم مفعول (عبادة، 1293هـ).

- المكنى:

وهو من مصطلحات المدرسة الكوفية؛ وأصله: مكنياً به على الحذف والإيصال (عبادة، 1293هـ)؛ وهو اسم مفعول من الفعل الثلاثي (كنى)؛ يقال: كنى الرجل بأبي فلان، وكنيته أبا فلان على الحذف والإيصال (ابن منظور، 1414هـ).

- الموصول:

أصله: الموصول بغيره (عبادة، 1293هـ)؛ وهو اسم مفعول من الفعل الثلاثي وصل؛ يقال: وصلت الشيء بغيره؛ إذا جعلته من تمامه، واتّصل الشيء بالشيء؛ إذا لم ينقطع (ابن منظور، 1414هـ).

- المستثنى المفرغ:

وأصله المستثنى المفرغ له على الحذف والإيصال؛ أي: فرّغ له العامل عن المستثنى منه؛ لأنّ المفرغ - بالفتح - هو العامل نفسه، وأمّا المفرغ له؛ فهو المستثنى، والمفرغ هو المتكلم، والمفرغ منه هو المستثنى منه (الجامي، 2015م).

المبحث الثاني - مباحث علم البيان :

المطلب الأول: المجاز

هو "الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب، مع قرينة مانعة عن إرادته" (السبكي، 2، 190/2003)، وقد ورد بنوعيه: المرسل والعقلي في تسمية المصطلحات النحوية، فخصّ كلّ منهما بمطلب تناول عددا من المصطلحات النحوية التي طرأ عليها المجاز بنوعيه.

الفرع الأول: المجاز المرسل

وهو "ما بينه وبين موضوعه علاقة غير المشابهة" (السبكي، 2، 190/2003)، ومن أبرز علاقاته في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

1- الحالية

"تسمية الشيء باسم الحال فيه" (التفتازاني، 274)، ومن أمثلة المصطلحات النحوية التي جسدت هذه العلاقة ما يأتي:

- **الضمير:** من باب إطلاق فعيل وإرادة اسم المفعول؛ فهو ضمير على زنة فعيل ويراد به الاسم المضمّر، على حدّ قولهم: عقدت العسل؛ فهو عقيد؛ أي: معقّد (العلمي، 2016م)، وفي التسمية به مجاز مرسل علاقته الحالية؛ ذلك لأنّ الضمير يحلّ محلّ الاسم الظاهر ويقوم مقامه في الجملة؛ منعا للتكرار وسعيا للاختصار، فالضمير حالّ والمسمّى المضمّر عنه محلّ.

وتسميته مضمرا أجرى على قياس التصريف؛ لأنّه من أضمرت الشيء؛ إذا أخفيته؛ فهو مضمّر (العلمي، 2016م، وابن منظور، 1414هـ)، سمّي بذلك؛ لكثرة استتاره ولخفائه في نفسه صراحة مع غلبة حروف الهمس فيه: (الهاء والتاء والكاف) (الخضري، 1998م).

وذهب بعضهم إلى أنّ الضمير فعيل من الضمور، وهو الهُزال والضعف؛ يقال: ضمّر الفرس يضمّر ضمورا؛ فهو مضمّر؛ إذا ضعف وهزل، سمّي بذلك؛ لقلة حروفه (الخضري، 1998م، وابن منظور، 1414هـ)، والتسمية على هذا الرأي على حقيقتها.

2- المسببية

وهي تسمية السبب باسم المسبّب (السبكي، 2003م، 136/2)، ومن أمثلة المصطلحات النحوية التي جسدت هذه العلاقة:

- **لا التبرئة؛ أي:** (لا) الدالّة على تبرئة الجنس من الخبر (الصبان، 1997م،

والخضري، 1998م)، وفي التسمية بها مجاز مرسل علاقته المسببية، حيث إن (التبرئة) أثر ناتج عن النفي بلا؛ لأنها تفيد النفي القاطع لجميع أفراد الجنس، والمسبب عن هذا النفي هو تبرئة المنفي عنه من الخبر.

3 - اعتبار ما يكون

وهو "تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه في الزمان المستقبل" (التفتازاني، 271/2)، ومن أمثلة المصطلحات النحوية التي جسدت هذه العلاقة:

- اسم التفضيل: من إضافة الدالّ إلى المدلول؛ أي: الاسم الدالّ على التفضيل؛ أي: المفاضلة؛ لأنّ التفضيل وصف للفاعل والمفاضلة وصف للمفعول الذي هو المشاركة وزيادة (عبادة، 1293هـ).

وفي التسمية به مجاز مرسل علاقته اعتبار ما يكون، سمّي المصطلح بذلك بناء على النتيجة التي سيؤدّيها في الكلام؛ لأن التفضيل لا يدلّ على المفاضلة إلا بعد وضع الكلمة في جملة ومقارنتها بغيرها.

3- الجزئية

وهي تسمية الشيء باسم جزئه (التفتازاني، 268/3)، ومن أمثلة مجيئها علاقة للمجاز المرسل الواقع في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

1- المثال: أطلق الجزء على الأمثلة الخمسة المعروفة التي تفيد المبالغة حتى صار علماً لها (عبادة، 1293هـ)، فهو مجاز مرسل علاقته الجزئية.

2- أفعال المقاربة: أطلق بعض النحاة هذه التسمية على (كاد وأخواتها وعسى وأخواتها وطفق وأخواتها)، وهي مجاز مرسل من باب إطلاق الجزء على الكلّ (الجوهر، 2004م)، وذهب بعضهم إلى أنّ هذه التسمية للتغليب وليست من باب تسمية الكلّ باسم الجزء؛ لاعتبار الهيئة الاجتماعية فيها ثم يؤخذ جزء منها ويسمّى به ذلك الكلّ، وهذا لا يصحّ هنا؛ لأنّ كلّ واحد من الأقسام منظور إليه والتغليب لا يعتبر فيه ذلك؛ وإنّما يعتبر فيه الأشهر والأكثر والأخفّ أو كونه أصلاً، والحكمة من التغليب هنا أحد أمرين: الشهيرة؛ لأنّ أفعال المقاربة أشهر أفعال الباب استعمالا، أو الأصالة؛ حيث قدّمت أفعال المقاربة؛ لأصالتها، وضعف بعضهم هذا المذهب؛ للمضادة بين تسمية الكلّ باسم الجزء والتغليب (عبادة، 1293هـ).

4- الآلية:

وهي تسمية الشيء باسم آله (التفتازاني، 274/3)، ومن أمثلتها في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

- لا النافية للجنس: وفي التسمية به مجاز مرسل علاقته الآلية؛ لأن نافي الجنس إنما هو المتكلم بواسطتها، وهي آلة لنفي الجنس (عبادة، 1293هـ).
- تاء التأنيث: من إضافة الدال إلى المدلول؛ أي: أنها تدلّ على تأنيث المسند إليه (الصبان، 1997م، والحازمي، 2010م)، وفي التسمية به مجاز مرسل علاقته الآلية؛ لأن التاء علامة وأداة يستدلّ بها على تأنيث الكلمة.
- تنوين التنكير: "هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية؛ إشعاراً بأن المراد به غير معيّن" (الفاكهي، 1993م، 286)، والتسمية به من إضافة الدال إلى المدلول، أي: تنوين يدلّ على أنّ مدخوله نكرة (الحازمي، 2010م)، وفي التسمية به مجاز مرسل علاقته الآلية؛ لأن التنوين ليس هو التنكير؛ وإنما هو آلة تدلّ على أنّ ما لحقت به نكرة.
- لام الأمر: من إضافة الدال إلى المدلول؛ أي أنها لام تدلّ على معنى الأمر في مدخولها (الحازمي، 2010م)، وفي التسمية بها مجاز مرسل علاقته الآلية؛ لأن اللام هي الآلة التي تدلّ على إيصال معنى الأمر على مدخولها.

5- التعلّق الاشتقاقي

وهو أن يكون اللفظ مشتقاً منه غيره، كإطلاق المصدر على اسم المفعول أو على اسم الفاعل (الميداني، 1996م، وحامد عوني، 2018)، وقد نصّ العلماء على اطراد إطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازاً (الصبان، 1997م، 478/2)، ومن أبرز صورته في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

- العطف:

مصدر الفعل الثلاثي عَطَفَ؛ يقال: عَطَفَ الشَّيْءُ يُعْطِفُ عَطْفًا؛ إذا مال والتفت (ابن منظور، 1414هـ)، وفي التسمية به مجاز مرسل علاقته التعلّق الاشتقاقي؛ فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، والمراد المعطوف، وقيل: صار المصطلح حقيقة في المعطوف (عبادة، 1293هـ).

- الإضافة:

مصدر الفعل الرباعي أَضَافَ؛ يقال: أَضَفْتُ فلاناً؛ إذا أنزلته عليّ ضيفاً وأملته إليّ وقربته (ابن منظور، 1414هـ)، وليس المراد بها المعنى المصدرية؛ بل المضاف المطلق؛ أي: أنّه مضاف من حيث هو مضاف؛ فيشمل نوعيه: المضاف والمضاف إليه وتكون من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول على سبيل المجاز المرسل. وجعل بعض الدارسين الأولوية في حمله على المضاف المقيد بحرف الجرّ؛ لورود الإيهام في تعميم إطلاقه على المضاف المطلق؛ ولاسيما عند دراسته ضمن باب

المجرورات؛ لأنَّ إعراب المضاف بحسب العوامل الداخلة عليه، أمّا المقيد بالجار؛ فأعرابه الجرّ وباب المجرورات محلّ بحثه (الحازمي، 2010م).

- **الاستثناء:** مصدر الفعل السداسي استثنى؛ يقال: استثنيت الشيء من الشيء؛ إذا حاشيته (ابن منظور، 1414هـ)، والاستثناء معنى من المعاني لا يوصف بكثرة ولا قلّة ولا رفع ولا نصب ولا جرّ، فالتسمية به مجازية من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول (الحازمي، 2010م)؛ ولهذا فإنّ من النحاة من بوّب له تحت مسمّى المستثنى (أبو حيان، 1998م، وابن هشام، 1979م).

- **التمييز:** هو مصدر الفعل الرباعي ميّز؛ يقال: ميّز الرجل بين شيئين إذا خلّص شيئاً من شيء وفرّق بين متشابهين (ابن منظور، 1414هـ)، وفي التسمية به مجاز مرسل علاقته التعلّق الاشتقاقي؛ فهو من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل (الأزهري، 2000م)؛ لأنّ المصدر معنى من المعاني التي لا توصف بكونها منصوبة ولا مرفوعة ولا مجرورة؛ والمعنى: الكلمة المميّزة؛ أي: التي ميّزت إبهام ما قبلها (الحازمي، 2010م)، ولهذا فإنّ من النحاة من سمّاه مميّزاً (الغلاييني، 1993م)، ومنهم من جعله صائراً إلى الحقيقة في اسم الفاعل والكلمة المخصوصة (عبادة، 1293هـ).

- **التوكيد:** مصدر الفعل الرباعي وكّد، وفيه لغة أخرى وهي أكّد - بالهمز - ومصدرها تأكيد (ابن منظور، 1414هـ)، وفي التسمية به مجاز مرسل علاقته التعلّق الاشتقاقي، من إطلاق المصدر على اسم الفاعل (الخضري، 1998م)؛ فإنّ منهم من يسميه: مؤكّداً (الفاكهي، 1993م).

- **الكناية:** مصدر الفعل الثلاثي كني؛ ومعناه أن تتكلّم بشيء وتريد به غيره؛ يقال: كنيّ بكذا عن كذا؛ إذا تكلمت بشيء وأردت غيره (الجوهري، 1987م، وابن منظور، 1414هـ)، وهو من مصطلحات المدرسة الكوفية ويقابله الضمير والمضمّر عند البصريين، والتسمية به مجاز مرسل علاقته التعلّق الاشتقاقي من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل، وقد يسمّونه مكْنياً على حقيقة معناه؛ أي: كني به عن الاسم الظاهر اختصاراً (الخضري، 1998م).

6- الضديّة:

وهي أن "يُطْلَق اللفظ للدلالة به على ضدّ معناه" (الميداني، 1996م، 282/2)، ومن أمثلتها في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

همزة الوصل: في التسمية بها مجاز مرسل علاقته الضديّة؛ لأنّها تسقط في وسط

الكلام، وحقّها أن تسمّى همزة ابتداء.

وقيل: لا مجاز فيها؛ لأنّ الأصل في التسمية وصل ما بعدها بما قبلها حين سقوطها، وقيل: لوصل المتكلم بها إلى النطق بالساكن؛ وعليه فإنّ اللائق بالتسمية همزة الوصل أو التوصل (الخضري، 1998م).

7- المحليّة:

هي تسمية الحالّ باسم محلّه (السبكي، 2003م، 138/2)، ومن أمثلة مجيئها علاقة للمجاز المرسل الواقع في تسمية المصطلحات النحوية:

- **مُضْمَر الشَّانِ**: أي: المضمّر المراد به الشَّان والأمر والقصة، من باب إضافة الدالّ إلى المدلول (الصبان، 1997م)، وكذا الحال في تسميتهم له ضمير الشَّان وهاتان تسميتان لأهل البصرة، والكوفيّون يسمّونه الضمير المجهول؛ لأنّه لم يعد على شيء قبله (ابن النحاس، 2004م).

وفي التسمية به مجاز مرسل علاقته المحليّة، حيث أطلق اسم المحل (المضمّر) وأريد الحال فيه (مضمون القصة أو الشَّان أو الأمر العظيم).

الفرع الثاني - المجاز العقلي:

هو "إسناد الفعل أو ما في معناه لغير مَنْ هو له" (التفتازاني، 415/3)، ومن أبرز علاقاته في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

1 - السببية:

وهي إيقاع الفعل على السبب بدلا من المسبّب (القزويني، 1993م)، ومن أمثلتها في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

- **لا التي لنفي الجنس**: في هذه التسمية مجاز عقلي؛ لأنّ النفي معنى من المعاني التي تتعلّق بالأحكام لا الذوات، والمعنى: لا التي لنفي حكم الخبر عن الجنس، لا لنفي الجنس نفسه؛ فهو إذن مجاز عقلي في النسب الإيقاعية؛ حيث أوقع النفي على الجنس وهو في الحقيقة لنفي حكم الخبر عن الجنس (الخضري، 1998م)، فإذا قيل: لا امرأة في الدار؛ فالمعنى: أنّ النفي للكينونة التي هي صفة للجنس لا للجنس من أصله؛ أي: لا كينونة لامرأة في الدار (عبادة، 1293هـ).

- **لا التي لنفي الوحدة**: القول فيها كما في التسمية بلا التي لنفي الجنس، ففيها مجاز عقلي في النسب الإيقاعية، حيث أوقع النفي على الوحدة وهو في حقيقته لنفي حكم الخبر عن الفرد الواحد دون ما عداه (عباس حسن، ط1، 687/15).

- **اشتغال العامل عن المعمول**

حيث أسند الاشتغال (العمل في الضمير) إلى العامل (الفعل) مع أنّ المشتغل هو الضمير؛ لأنه سبب عدم عمله في الاسم المتقدّم مباشرة أو لأنه اتّصل بضميره، والمعنى: المشتغل عنه (الصبان، 1997م).

- إذا الفجائية

من إضافة الدالّ إلى المدلول، ولا يصحّ جعل الفجائية صفة لإذا؛ لأنّ الصفة لا بدّ أن يكون معناها قائماً بالموصوف والمفاجأة ليست قائمة بإذا؛ بل مفهومة من اللفظ (التفتازاني، 10/2)، وفي التسمية بهذا المصطلح مجاز عقلي علاقته السببية؛ لأنّ (إذا) هي السبب في إفادة معنى المفاجأة في الجملة.

2 - المفعولية

وهي أن يسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به (الجنّاحي، 2006م، 100)، ومن أمثلتها في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

- **جمع التكسير:** من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، فالجمع: مصدر الفعل الثلاثي (جَمَع)؛ يقال: جَمَعْتُ الشيءَ عن تَفْرِقَةٍ جَمْعاً، والمجموع الذي جمع من هنا وهنا وإن لم يجعل كالشيء الواحد (ابن منظور، 1414هـ)، والتكسير: مصدر الفعل الرباعي (كَسَرَ)؛ يقال: كَسَرَ فلان الشيءَ يُكْسِرُهُ تكسيراً؛ إذا غَيَّرَهُ عن أصله (ابن منظور، 1414هـ)، والمراد المجموع المكسّر، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته (الحازمي، 2010م)؛ لأنّ التكسير هو التغيير، والمكسّر هو الذي وقع عليه التغيير، والتغيير إنّما يقع على اللفظ المجموع، فالتسمية به مجاز عقلي علاقته المفعولية.

- **جمع المذكر السالم:** أصل الجمع كما مرّ في جمع التكسير، والسالم اسم فاعل من الفعل الثلاثي سَلِمَ، وهو البريء من كلّ آفة وعَيْب؛ يقال: سَلِمَ يَسْلَمُ سلاماً وسلامةً؛ إذا برئ من كلّ عيب، ومنه سَمِيَتِ الجَنَّةُ دار السلام؛ لسلامتها من الآفات (ابن منظور، 1414هـ)، وفي التسمية به عند النحاة مجاز عقلي علاقته المفعولية من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، والمعنى: المجموع جمع سلامة لمذكر أو المذكر المجموع جمع سلامة (عبادة، 129هـ)، وقد تكون المسيّبة؛ لإطلاق صفة السلامة على الجمع نفسه؛ لأنها ناتجة (مسببة) عن سلامة بناء مفردة، فالجمع السالم هو نتيجة سلامة بناء المفرد.

- **تنوين الأكنية:** "هو اللاحق للاسم المعرب؛ دلالة على بقاء أصالته" (الفاكهي، 1993م، 286)، والتسمية به من إضافة الدالّ إلى المدلول؛ أي:

تتوین دالّ علی أمکنیّة الاسم فی تصرّفه وإعرابه، وكذا الحال بالنسبة لتتوین التمكن(الصبان، 1997م)؛ أي: أنّه تتوین دالّ علی تمکین الاسم فی باب الاسمیة(الحازمی، 2010م)، وفی التسمیة به مجاز عقلي علاقته المفعولیة؛ لأنّ التتوین لا یمكن الاسم؛ بل الاسم هو الذی یتمكن بوجود هذا التتوین، فنسبة الأمکنیة إلیه مجاز مرسل علاقته المفعولیة.

المطلب الثاني - الاستعارة :

وهی استعمال اللفظ فی غیر ما وضع له لعلاقة المشابهة(التفتازانی، 348/3)، ومن صورها فی تسمیة المصطلحات النحویة: الاستعارة التصریحیة والاستعارة المکنیة.

الفرع الأول - الاستعارة التصریحیة:

هی ما صرّح فیها بلفظ المشبّه به(عبد العزیز عتیق، 176، 1982)، ومن أمثلة المصطلحات الّتی طرأ علی تسمیّتها استعارة تصریحیة ما یأتی:

- **المحلّی بالذ:** هو اسم مفعول من الفعل الرباعي حلّی، من التحلیة وهی: الوصف؛ یقال: تحلّیت وجه فلان؛ إذا وصفته(ابن منظور، 1414هـ)؛ وفی التسمیة به استعارة تصریحیة صرّح فیها بلفظ المشبّه به؛ حیث إنّ أَل صارت فی الاسم الداخلة علیه کالحلیة؛ لأنّها عرّفته وأذهبت عنه النکارة كما أنّ الحلیة تذهب عن صاحبها البشاعة(عبادة، 1293هـ).

- **الفعل المضارع:** المضارع فی اللغة اسم فاعل من الفعل الرباعي ضارَعَ ویعنی المشبه والمقارب؛ یقال: ضارع فلان فلانا إذا صار مثله(ابن منظور، 1414هـ)، والمضاربة مأخوذة فی الأصل من ارتضاع اثنين من ضرع واحد؛ فهما أخوان رضاعاً؛ یقال: تضارع السخلان إذا أخذ كلّ واحد منهما بحلّة من الضرع وتقابلا فی الرضاع(الرضی، 1975م)، وفی التسمیة به استعارة تصریحیة تبعیة؛ حیث استعیر لفظ المضارع الذی یعنی المشابه والمقارب؛ وأطلق علی هذا الفعل لمشابهته له فی مطلق حرکاته وسکّناته(الرائقی، 1997م، والصبان، 1997م)، وقیل: أطلقت علیه التسمیة لمشابهته للاسم فیما یلحقه من الإعراب(الأزهري، 2001م، وابن منظور، 1414هـ).

الفرع الثاني - الاستعارة المکنیة:

وهی ما حذف فیها المشبّه ورمز إلیه بشیء من لوازمه(عتیق، 1982م) ، ومن أمثلة المصطلحات النحویة الّتی طرأ علی تسمیّتها استعارة مکنیة ما یأتی:

- **العامل:** وهو فی اللغة: اسم فاعل من الفعل الثلاثی عمل وهو الصانع؛ یقال: عمِل

فلان العمل بنفسه فهو عامل؛ إذا صنعه (ابن منظور، 1414هـ)؛ وفي التسمية به عند النحاة استعارة مكنية؛ شُبِّهَ الفعل أو الحرف أو اسم الفعل بالإنسان الذي يعمل ويؤثر في غيره، ثم حذف المشبَّه به (الإنسان) وأبقى شيء من لوازمه وهو العمل (إحداث الأثر: الرفع، النصب، الجرّ، الجزم)، ومنه تسميتهم الفعل عاملاً لعمله الرفع في الفاعل إذا كان لازماً والرفع في الفاعل والنصب في المفعول به إذا كان متعدّياً (الحازمي، 2010م).

- **التابع:** في اللغة: اسم فاعل من الفعل الثلاثي تَبَعَ وهو: التالي والموالي والمواتر؛ يقال: تابع الرجل بين الصلاة متابعة وتباعاً؛ إذا والى بينهما بلا مهلة (ابن منظور، 1414هـ)؛ وفي التسمية به عند النحاة استعارة مكنية؛ شُبِّهَ النعت أو البدل أو التوكيد أو العطف بإنسان يتبع غيره في السير ويقفني أثره، ثم حذف ورمز له بشيء من لوازمه وهو التبعية.

المطلب الثالث - الكناية:

وهي لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه (السبكي، 2003)، ومن أمثلتها في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

- **الأمثلة الخمسة:** وهو مصطلح أطلقه بعض النحاة على الأفعال الخمسة، وفيه من فنون البلاغة الكناية؛ فمعنى تسميتها أمثلة أنها ليست أفعالاً بأعيانها كما هو الحال في الأسماء الستة؛ فإنها أسماء بأعيانها، والمراد: أمثلة يكتئ بها عن كلّ فعل كان بمنزلتها؛ فإنّ يفعلان كناية عن يأكلان ويدركان ونحوهما، وكذا الحال في بقية الأمثلة المكتئ بها عن الأفعال الخمسة، وقد جعل بعضهم هذه التسمية أولى من الأفعال الخمسة (الأزهري، 2000م، وعبادة، 1293هـ).

المبحث الثالث - مباحث علم البديع :

المطلب الأول- التكرار:

"ذكر الشيء مرة بعد أخرى" (التفتازاني، 208/1)، ومن أمثلة ورودها في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:

- **المعرّف بأداة التعريف:** فيه تكرار للأداة؛ لأنّ المعرّف يستلزم أداة تعريف؛ ودفعه بعضهم بأنّ المعرّف قول مجمل يصدق على المعرّف بآل وبالإضافة والصلة والإشارة، ويكون بأداة التعريف بياناً للمجمل قبله، وبيان المجمل لا يكون فيه تكرار (عبادة، 1293هـ)، وجعل بعضهم الأولوية في تسميته معرفاً بأداة التعريف؛ ليشمل إمّ الحَمِيرِيَّة (الحازمي، 2010م).

في حين جعل بعضهم الأولوية في تسميته محلىً بآل؛ لتفادي التكرار الوارد فيه؛ لأنَّ أَل صارت له كالحلية؛ فعرفته وأذهبت عنه النكارة⁽¹⁾.
ونصَّ بعضهم على أنَّ تسميته بذِي الأداة أخصر وأنسب بتراجم بقية المعارف (الصبان، 1997م).

المطلب الثاني - إيهام التضاد :

"الجمع بين معنيين غير متقابلين معبراً عنهما بلفظين متقابلين" (التفتازاني، 20/4)، ومن أمثلة وروده في تسمية المصطلحات النحوية ما يأتي:
- اسم الفعل: هذه التسمية جمعت بين خصائص فئتين مختلفتين: في اللفظ؛ حيث إنَّه اسم؛ لقبوله علاماته كالتنوين وعدم تصرّفه، وفي المعنى؛ حيث إنَّه يدلّ على الحدث والزمن ويرفع فاعلاً وينصب مفعولاً.

الخاتمة:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّد المرسلين وعلى صحبه الأكرمين ومن تبعهم إلى يوم الدّين وبعد:

فقد توصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- راعى النحاة في تسمية المصطلحات النحوية العلاقة بين دلالتها الإيحائية ووظائفها النحوية.

2 - من الظواهر البلاغية في تسمية المصطلحات النحوية: إيجاز الحذف، والحذف والإيصال والمجاز والاستعارة والكناية والتكرير وإيهام التضاد.

3 - يعدّ المجاز أحد أبرز الظواهر البلاغية في تسمية المصطلحات النحوية.

4- دفع النحاة وقوع المجازات والاستعارات في تسمية مصطلحاتهم بصيرورتها علماً في الاصطلاح؛ وذلك لأنّ المصطلح يعتمد على الحقائق العلمية لا المجازات والاستعارات.

بيان تضارب المصالح:

يُقرّ المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

المصادر والمراجع:

- 1- ابن النحاس، بهاء الدين، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي، تح: جميل عويضة، التعليقة على المقرّب، ط1، (1424 هـ - 2004 م)، (عمان-الأردن)، وزارة الثقافة.
- ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، ألفية ابن مالك، دار التعاون، (القاهرة).
- 2- ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، ط3، (1414 هـ)، (بيروت)، دار صادر.
- 3- ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف الأنصاري، متن شذور الذهب، ط، (الأخيرة)، (مصر)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- 4- ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط5، (1979م)، (بيروت)، دار الجيل.
- 5- أبو حيان، أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، (1418 هـ - 1998 م)، (القاهرة)، مكتبة الخانجي.
- 6- الأزهرى، أبو منصور، محمد بن أحمد الهروي، تح: محمد عوض، تهذيب اللغة، ط1، (2001م)، (بيروت)، دار إحياء التراث العربي.
- 7- الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، (1421 هـ - 2000م)، (بيروت-لبنان)، دار الكتب العلمية.
- 8- الجامي، نور الدين، عبد الرحمن الجامي، تح: إلياس قبلان، الفوائد الضيائية المشهور بملاً جامي، ط1، (2015م)، (إستانبول)، دار سيف.
- 9- الجناحي، حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرزاق، البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبدع، ط1، (2006م)، مصر، المكتبة الأزهرية.
- 10- الجوزي، شمس الدين، محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوزي، تح: نواف بن جزاء الحارثي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط1، (1422 هـ - 2004م)، (السعودية)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- 11- الجوهري، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تح: أحمد عطار، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، (1407 هـ - 1987 م)، (بيروت)، دار العلم للملايين.
- 12- الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية للقلابي الشنقيطي، ط1، (1431 هـ - 2010 م)، (مكة)، مكتبة الأسدي.
- 13- حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ط1، (1439 هـ - 2018م)، (مصر)، المكتبة الأزهرية.
- 14- الخضري، محمد بن مصطفى الخضري، تح: تركي فرحان، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط1، (1419 هـ - 1998م)، (بيروت-لبنان)، دار الكتب العلمية.
- 15- الدسوقي، محمد بن عرفة الدسوقي، تح: عبد الحميد هندواي، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، (بيروت)، المكتبة العصرية.
- 16- الرانقي، حمد بن محمد الصعيدي، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، العدد2، (1417 هـ - 1997م)، (المدينة المنورة)، مجلة الجامعة الإسلامية.
- 17- رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ط1، (1395 - 1975 م)، (ليبيا)، جامعة قار يونس.

- 18- السبكي، بهاء الدين، أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي، تح: عبد الحميد هندراوي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ط1، (1423هـ - 2003م)، (بيروت - لبنان)، المكتبة العصرية.
- 19- الصبان، أبو العرفان، محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (بيروت-لبنان)، ط1، (1417هـ - 1997م)، دار الكتب العلمية.
- 20- عبادة، حاشية العلامة الشيخ محمد عبادة العدوي على شذور الذهب، لسيبويه زمانه أبي محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري، (مصر)، ط1، (1293هـ)، المطبعة الوهبية.
- 21- عباس حسن، النحو الوافي، ط15، (مصر)، دار المعارف.
- 22- عتيق، عبد العزيز عتيق، علم البيان، ط1، (1405هـ - 1982م)، (بيروت - لبنان)، دار النهضة العربية.
- 23- العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ط1، (1423هـ)، (بيروت)، المكتبة العصرية.
- 24- العلمي، يس بن زين الدين الحمصي، تح: كريم الكملي، حاشية يس على شرح قطر الندى، ط1، (1437هـ - 2016م)، (بيروت - لبنان)، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي.
- 25- الغلابيني، مصطفى بن محمد سليم، جامع الدروس العربية، ط28، (1414هـ - 1993م)، (صيدا - بيروت)، المكتبة العصرية.
- 26- الفاكهي، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي الدميري، ط2، (1414هـ - 1993م)، (القاهرة)، مكتبة وهبة.
- 27- القزويني، جلال الدين، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، (1414هـ - 1993م)، (بيروت)، دار الجيل.
- 28- الميداني، عبد الرحمن بن حسن حَبَّكَة الميداني، البلاغة العربية، ط1، (1416هـ - 1996م)، (دمشق)، و(بيروت)، دار القلم، والدار الشامية.